فاعلم ان القدم يطلق على معنيين احدهما كون الشيء في الازمنة على الشيء
وان كان محدثا لوجوده اول ومنه اساس قديم وبناء قديم وهذا
المعنى مستحيل في حقه تعالى اذ وجوده ليس زمانيا ولا في
وجوده والزمان البتة اذ الزمان من صفات المحدث فيكون
حادثا ضرورة لانه اما عبارة عن مقارنة حادث لحادث كمقارنة
السفر لطلوع كذا او نفس وجود الزمان على هذا فرع وجود حادثين لانه
نسبة بينهما والنسبة تتأخر عن المنسوبين ولا حادث في الازل ولا
زمان في الازل والقديم في ذاته تعالى وفي صفاته مستحيل بالنسبة
الزمان اذ اليه ذاته تعالى واليه صفاته مستحيل على الاطلاق في الازل
وفيما لا يزال واما عبارة عن حركة الافلاك وما يرجع اليها من
الساعات واجزائها وتعاقب الليل والنهار ولا شك ان الزمان
بهذا المعنى متقدم ايضا في الازل اذ لا افلاك فيه ولا حركة فلا
ساعة ولا ليل ولا نهار ويستحيل ان يصير الزمان بهذا المعنى عليه
جل وعز لان الليل والنهار واجزاءهما المصاحبة لحركات الافلاك
انما تعرض على من سكن في داخل العالم بحيث تحرك الافلاك وكذا آلتها
فوقه وتحته ويمر عليه بواسطتها بحسب العادة الحر والبرد
والصيف والشتاء ومن تأتى عن الامكنة والجهات والتغيرات
استحال ان يكون له شيء من العالم بانفصال وانفصال فقد
اتضح لك ان القدم بهذا المعنى اعني باعتبار طول الزمان خاص
بالمحدثات ويستحيل في حقه تعالى الثاني من معنى القدم انه يطلق
على ما لا اول لوجوده اي وجوده ازلي ليست عدم والقدم بهذا
المعنى ثابت له جل وعلا لا يتصف به سواه والدليل على
وجوبه له جل وعلا ما اشرنا اليه في العقيدة وهذا نه لو لم يكن

قديما

قديما كان حادثا محتاجا الى محدث الخ الاول
يخرق كل موجود لكن كونه حادثا محال لانه يجيء افتقاره الى
محدث لما عرفت من افتقار كل حادث الى محدث ثم ننقل الكلام
الى محدثه يجب ان يكون حادثا مثله فيفتقر ايضا الى محدث فان
كان محدثه الاول الذي كان محدثا له لزم الدور وان كان غيره
لزم في الغير الا ما لزم في الاول وتسلسل فالدور محال لما
يلزم عليه من تقدم الشيء على نفسه لان كل واحد من الحدثين
اللذين فرض ان كل واحد منهما اوجد صاحبه يلزم ان يتقدم
على نفسه بمرتبتين لتقدمه على ما يجب ان يتقدم عليه والمتقدم
على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وبمثل ذلك يلزم ان يتأخر
على نفسه بمرتبتين لتأخره عما يجب ان يتأخر عنه والمتأخر عن
المتأخر عن الشيء متأخر عن ذلك الشيء ضرورة والتسلسل ايضا
محال لما عرفت من استحالة حوادث لا اول لها وقد اشرنا هنا
الى بعض براهين استحالتها وهو لزوم الجمع بين الشفع وعدم
النهاية وذلك تناقض لا يعقل اذ شفع العدد يستلزم انتهاءه
طرفيه وعدم النهاية يقتضي الشفع فلا يجتمعان فتدبر او الدور
مرتفع بالعطف على التسلسل او للتنويع وهذا ما يتعلق بالقدم
واما البقاء فيطلق ويراد به مقارنة الوجود لزمانين فصاعدا
وهو مستحيل في حقه تعالى لما عرفت من استحالة تقيد وجوده تعالى
بالزمان وانما يتصف بالبقاء بهذا المعنى الحوادث ويطلق
ويراد به سلب الاخرية للوجود اي يمتنع ان يلحق وجوده
العدم والبقاء بهذا المعنى هو الثابت له جل وعز ويستحيل ان يتصف
به سواه والدليل على وجوبه له تعالى انه لو لم يكن لوجوده